

البحث العلمي اساس بناء وتقديم المجتمعات

الاستاذ الدكتور عبد ذياب العجيلي

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

تتقدم الامم بما تقدمه النخب العلمية من اسهامات في بناء المجتمع ، ولم يتقدم مجتمع دون الولوج في ساحات المعرفة وتمكنه من عمليات الاستنباط والحليل للوصول الى تنمية مستدامة واقتصاد معرفي قوي . وهل يستوفي الذين يعلمون والذين لا يعلمون . واولي العلم يحضون بمراتب عالية ويرفع الله منازل العلماء وللنهوض بمجتمعنا العراقي والعربي فيجب التركيز على استثمار العلم في بناء المجتمع من خلال تسليح ابنائه بالمعرفة وربطها في خدمة التنمية وخدمة المجتمع وايجاد حلول لمشاكله المتعددة في الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والانتاج والطاقة والبيئة والمياه .

ان استخدام العلم والمعرفة يؤديان الى تنظيم اركان الحياة ضمن نظام مترابط وتتفاعل عناصره لخلق اقتصاد معرفي قليل التكاليف وعالي الجودة وحياة اجتماعية منتظمة ، ومن اجل ذلك لابد مراعاة مايلي :

- وضع رؤية استراتيجية هادفة للانتقال بالاقتصاد من النمط التوزيعي غير المنتج الى النمط الانتاجي الفعال والى معالجة التشوهات والاختلالات التي تسبب بها الوضع السابق في الاعتماد الكلي على الدولة ومؤسساتها وتعظيم النزعة الاستهلاكية الى اعادة بناء النظام التربوي والتعليمي واتخاذ التدابير المناسبة لتعديل اتجاهات الافراد منذ الصغر نحو ثقافة العمل والانتاج والتفكير والاعتماد على النفس وغرس التربية المهنية في المناهج وفي الحياة المدرسية وجعل التعليم اكثر مرونة ليستوعب مسارات تقنية وتطبيقية ومجتمعية بالاضافة الى الثقافة الاساسية والعامة .

- التركيز على التعليم الذي يساعد على بلورة اسس ومركزات الاستنتاج والاستنباط وليس على التعليم التلقيني وفتح باب الحوار العلمي وتعميقه ليساهم في فتح باب الابتكار والابداع .

- يعد التعليم ركيزة التنمية الرئيسية في عصر العولمة فهو الذي يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد نظراً لان عامل المعرفة اصبح احد الناصر الاساسية للانتاج ومحدداً للانتاجية كما يقوم التعليم بدور رئيس في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية .

- ان التعليم التقليدي يصاب سريعاً بتقادم المعارف والمهارات ويؤدي بالتالي الى انحسار وضمور الموارد البشرية بينما التعلم مدى الحياة عامل اساسي في التنمية المستدامة كونه يحافظ على حيوية وتجدد التعليم ويضمن مداومة تنمية الموارد البشرية ، وهذا ما يؤكد عليه ديننا الحنيف وتعاليم الاسلام في عصور الدولة الاسلامية ، كن عالماً او متعلماً ولا تكن ثالثاً فتخسر والعلم يتطاير مالم يتعاهده حامله .

- ادارة الجامعات والكليات سواء حكومية او خاصة مطالبة بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً جيداً من خلال ما تقوم به من امداد لهذه القوى بالمهارات العلمية والتدريب واكتساب المعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة اليها بتطور المجتمع وسرعة تتابع التغيرات والابتعاد عن التركيز على القشور او التعليمات التي لا تتماشى وتوجهات المجتمع واستخدام اسلوب المرونة والمناورة الهادفة في التفكير .

- مع تقدم تكنولوجيا المعلومات واتساع رقعتها أصبحت المادة المعرفية من الضخامة يستحيل تغطيتها بالمناهج الدراسية مما يتطلب الماماً كافياً من قبل متابعي ومعدّي البرامج التعليمية باسّس نظرية المعرفة ومهارات استخدام مخططات المفاهيم والشبكات الدلالية مما يتطلب استخدام ما يعرف بالمنهج الحلزوني القائم على مبدأ ان اية مادة تعليمية يمكن تدريسها في مراحل العمر المختلفة مع استمرار عملية التبحر المعرفي بدلاً من طابع التتابع والخطية في عملية تخطيط المناهج التقليدية .
- من اجل ان تحقق اية رؤية في التعليم لمستهدفاتها التنموية وفق ثقافة النهوض بالامة يتعين ان تصاغ وتوظف مهام وادوار التعليم في المجالات الاتية :

1. تحقيق حاجات وضرورات المشاركة بمعناها الواسع وتأكيد الحريات متطلباً للابداع والشفافية والديمقراطية بوصفها ادوات ناجعة تضمن كفاءة التنظيم المجتمعي .
2. اعتماد مفهوم الاستقلال والحركة والاختيار وتأكيد مبدأ المثل في التبادل والتنافس بالاسواق.
3. تطوير وتوسع مفهوم واساليب التعليم والتعلم مدى الحياة .
4. التطوير المؤسسي المستمر لمنظومة التعليم والتربية والقيم .
5. التركيز على الدور التربوي للمدرسة خصوصاً في مرحلة التعليم الاساسي حيث يعتبر دورها محورياً في مسألة التنشئة الاجتماعية وفي تنمية وعي الناشئين بهويتهم العربية والاسلامية وانتانهم الوطني وفي اراكمهم لقضايا عصرهم ومشكلاته .
6. الاعلاء من شأن المكانة الاجتماعية للعلماء والمفكرين والادباء .
7. ربط المنتج من التعليم باحتياجات سوق العمل وفي اطار تقسيم متوقع للعمل وربط كفاءة منظومة التعليم بالمنافسة في توسيع وتنمية قاعدة الموارد وابتكار المشروعات التنموية ودعم قطاع الاعمال الصغير والمتوسط ووزارة التعليم الان قد وضعت خططاً وبدأت في تنفيذها بما يضمن خدمة المجتمع .
8. اعداد المناهج الدراسية حسب متطلبات سوق العمل والاسفاده من الخبرات المتراكمة في الجامعات العالمية .
9. استجابة للتحديات التي تواجه النظام التعليمي في علاقته بالواقع الاقتصادي وما يعانيه من ضعف في تطابق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل وافتقارها للمرونة الكافية للتكيف مع احتياجاته المتغيرة التي فرضتها تطورات الانفتاح على الاسواق والمنافسة الدولية واستثماراً للفرص المتاحة فان ذلك يتوجب من قادة التعليم التركيز على قضايا التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية التي تتيح للمجتمع فرص الاستفادة من مهارات وخبرات ابنائه وفق هذا يتوجب اتباع ما يلي :

- تحديث البنية التحتية للتربية والتعليم بما يواكب التطورات الحديثة .
- اعتماد سياسة التنمية البشرية المتواصلة التي تؤمن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات .

- تطوير سبل الاستثمار البشري مع الاهتمام بقضايا البحث والتطوير بما يخدم السياسة التعليمية وسياسة الاستخدام الامثل في المجالات التي ترصن نوعية العمل وتضمن زيادة انتاجيته .
- تحديث مناهج التعليم العام والتقني والعالي وربط التعليم بالصناعة والزراعة وخدمة المجتمع عن طريق المشاركة الفعلية في انشاء حاضنات الاعمال الجامعية والتقنية وزيادة الاستثمار المباشر في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا .
- تطوير برامج التعليم بحيث يشمل التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي والتدريب والتطوير اثناء الخدمة وتطوير المناهج الدراسية القائمة على الحفظ والاستظهار ،الابداع، والتأمل ، والتفكير الناقد وتعزيز مفاهيم الحوار والانفتاح واحترام الرأي والرأي الاخر .
- الاهتمام باللغات وخاصة اللغة العربية وتطويرها والتركيز على تعليم اللغات الاجنبية الراجحة والترجمة منها واليهما من اجل التواصل مع الثقافات العالمية وتعزيز مساهمة المجتمع المدني والتي من شأنها دعم العمليات التعليمية والمشاركة في التدريب وتنمية المهارات .
- وضع سياسات تهتم بتنمية مهارات الموهوبين والتميزين من اجل الاستفادة من قدراتهم في عملية التنمية والبناء وهذا يتطلب ايضا وضع سياسات تهدف الى تطوير المؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية عامة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تحديداً حتى يتسنى ادماجهم في المجتمع ومساهمته في تنمية واتاحة الفرص امامهم للعمل .
- وضع سياسات تعليمية وتدريبية تستند الى اهداف واقعية تستوفي معايير الجودة الشاملة والاعتماد الدولي وتسهم في تمكين المتدربين من اكتساب مهارات ومعارف جديدة تتطلبها بيئة العمل .
- تفعيل سياسات تمكين المرأة وصياغة استراتيجيات متكاملة ترفع من نسبة مشاركتها في سوق العمل .
- وضع سياسات متكاملة توفر بنية تحتية وتؤدي الى اعداد برامج كفيلة بتنمية قدرات الاطفال والشباب وصقل مواهبهم وابتكاراتهم .
- وضع سياسة مدروسة ومحكمة لمجابهة معدلات البطالة بين الشباب وارتفاع نسبة الفقر واعطاء تلك الشريحة الهامة في المجتمع الامل في الحياة من خلال العمل على توفير فرص عمل مجزية بالقطاعين العام والخاص مما يقلل من مخاطر معدلات البطالة وانعكاساتها على المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .
- التقويم المستمر لاداء المتعلمين والمتدربين في مؤسسات التعليم وتوفير نظم للتغذية الراجعة عبر مستويات النظام التربوي واعتماد اساليب التقويم البديل بدلاً من اختبارات التحصيل احادية الجانب والانتقال من ثقافة القياس الى ثقافة التقويم الشامل وتوفير المصادر والمقومات اللازمة لتفعيل نماذج التقويم الاكثر شمولاً واتساعاً .

- تحسين المؤشرات الكمية والنوعية التربوية بما ينسجم مع المعايير المعتمدة دولياً والصادرة عن المنظمات الدولية لضمان جودة مدخلات ومخرجات النظام التعليمي ومستلزماته وتوفير بيئة داعمة للتعليم وقائمة على التنافس بين المؤسسات التعليمية على كافة المستويات .
- ترسيخ مفاهيم البيئة وحمايتها في المناهج الدراسية على امتداد مراحل التعليم من اجل خلق اجيال واعية باهمية البيئة وتعمل على المحافظة عليها وتوجيه مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في تنمية الوعي البني وخلق الكوادر والقدرات اللازمة لتحقيق تلك الغاية ووسائل الاعلام في تنمية الوعي البيئي وخلق الكوادر والقدرات اللازمة لتحقيق تلك الغاية واستخدام الوسائل الكفيلة في الحفاظ على بيئة نظيفة .
- الاهتمام بالتدريب واعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات الانتاجية والخدمية في اعداد عناصر مستعدة وجاهزة للعمل بحيث تعد برامج التدريب فوق الاحتياجات الواقعية .
- الاهتمام ببرامج التنمية البشرية في المناطق النائية او مايعرف باسم التنمية المكانية المتوازنة او الريفية بحيث لا تكون هذه المناطق بيئة طالردة ويتم اعتماد مبدأ التخصصات المكانية او التقسيم المكاني للعمل .
- التركيز في التعليم العالي على التخصصات العلمية الحديثة التي يتطلبها اقتصاد المعرفة وتسهم في انجاز عملية التنمية المستدامة مثل الطاقة الجديدة والمتجددة والتصحح والتلوث وادارة الموارد المائية والطلب البديل وطلب الاسرة .
- تحقيق الامان الصحي بصفته حق من حقوق المواطنة ونوع من انواع الاستثمار البشري الذي يسهم في استقرار المجتمع وزيادة قدراته الانتاجية ويمكن تقييم مستوى هذا الامان باستخدام مؤشرات قياسية مثل متوسط العمر المتوقع للفرد ومعدلات الوفيات بين الاطفال وخط الفقر
- الاستثمار البشري في جوانب الامان الصحي وتعزيز مفهوم الرعاية الصحية المستمرة والشاملة للجميع وان تتناسب تكاليفها مع امكانات افراد المجتمع المادية وذلك من خلال :
 1. تحسين عدالة الرعاية الصحية .
 2. القضاء على الاوبئة والامراض المعدية .
 3. التحكم في السيطرة على الامراض.
 4. تحسين الوصول الى ماء نظيف صالح للشرب.
 5. توفير خدمات الصرف الصحي .
 6. ضمان توفير الغذاء والمسكن الصحي .
 7. استمرارية المحافظة على تدقيق المعلومات عن مستويات صحة الافراد والمجتمع ومساندة الابحاث ذات العلاقة بصحة الاسرة .